المحاضرة(5) في التربية الخاصة

**ابعاد الحقوق والتشريعات لذوي الاحتياجات الخاصة**

تمهيد :

طالب عدد من المفكرين الاجتماعيين والتربويين بضرورة إصدار تشريعات خاصة بفئات التربية الخاصة لما لها من ايجابيات لرعايتهم وتنمية قدراتهم الى اقصى مدى ممكن، مقابل اتجاهات اخرى اعتبرت ان إصدار مثل هذه الحقوق والتشريعات يعد مصدر للسلبيات وانتقاصا من حقوق الأفراد العاديين التربوية.

اذ يرى اصحاب هذا التوجه ضرورة عزل هؤلاء ( فئات الاعاقة ) في مراكز الإقامة الكاملة وحرمانهم من الفرص التربوية والاجتماعية ، وكذلك حرمانهم من فرص العمل ، لمبررات عدة أهمها الأداء المتدني لهؤلاء الافراد في ميادين العمل المختلفة، وضرورة توفير فرص العمل للأفراد العاديين أولا قبل توفيرها لغير العاديين ، ولهذه الأسباب والمبررات لم تظهر في بعض من دول العالم أية قوانين أو تشريعات خاصة بالأفراد غير العاديين ، في حين ظهرت في دول العالم القوانين والتشريعات الخاصة بالأفراد غير العاديين والتي تعكس مواقف الدول ذات المواقف الإيجابية من الأفراد غير العاديين ، ولغرض رعاية هذه الفئة والعمل على التخفيف من معاناتهم بسبب الاعاقة أو تقديم ما يتناسب وقدراتهم المتفوقة للمتفوقين والموهوبين ، وتنميتها عدت قضية الحقوق والتشريعات من القضايا الرئيسية والهامة في ميدان التربية الخاصة .

**أهمية وجود تشريع للمعوقين** :

إن وجود تشريع للمعوقين يقوم على أساس من سيادة القانون الذي يعتبر ضروريا لتأكيد حقوق المعوقين فيما يتعلق بجميع جوانب الحياة التي يعيشها المعوقين في المجتمع، سواء من ناحية تربوية أو تعليمية أو تأهيلية أو في مجال التشغيل ، ونظرا للصعوبات التي تواجه تأهيل المعوقين وتشغيلهم بشكل خاص ، واتجاهاتهم واتجاهات أصحاب العمل ، وعدم وجود التشريعات التي تحمي المعوقين تشكل عائقا أمام نجاح عمليات التأهيل من جهة والتشغيل من جهة اخرى .

ان إحدى الوسائل التي يمكن أن تقلل من تأثير هذه الصعوبات هي وجود تشريعات تفرضها الدولة بقصد حماية مصلحة المعوقين والحفاظ على حقوقهم في تلقي الخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية والتدريب وبالتالي حق العمل وكسب العيش .

ويعتبر التشريع من أهم المصادر القانونية في الوقت الحاضر ، والقانون بمعناه العام ُيعد الأداة الضابطة الفعالة ، التي تنظم حياة مواطني بلد ما بعضهم ببعض ، كما تنظم علاقاتهم بالدولة ومؤسساتها المختلفة .

ان التشريعات تعني قيام السلطات المختلفة بوضع القواعد القانونية بصورة مكتوبة قابلة للتطبيق بما تتصف به من طابع ملزم، وبالرغم من الدور الرئيسي الذي تلعبه التشريعات في الوقت الحاضر في تكوين القواعد القانونية، فإن أهم القوانين وأكثرها دقة تصبح عديمة الفاعلية ، ما لم تقترن بالإدارة السياسية لتطبيقها عمليا ،وما لم يبذل الجهد المطلوب لجعلها مقبولة اجتماعيا ، وتبدأ أهمية وجود التشريع في الجوانب الآتية :

1- التعريف بالإعاقة وتضميناتها :

يجب ان يحدد القانون من هو المعوق، وهذا مما يسهل تقديم الخدمات التي تناسب كل إعاقة حسب تعريفها.

2- حقوقهم الصحية :

اشارت منظمة الأمم المتحدة/ حقوق الانسان الى ان للأطفال المعوقين الحق في الحصول على علاج وتربية خاصة ، فلهم الحق في الحصول على علاج عضوي ونفسي ووظيفي ، بما في ذلك الاطراف والأعضاء الصناعية ، وأجهزة التقويم والتأهيل الطبي والعلاجي ،وكذلك الكشف المبكر عن نوع الاعاقة فربما يمكن التخفيف من العجز عند الكشف مبكراً .

3- حقوقهم في التعليم :

من حق المعاق أن يأخذ فرصته في المجال التعليمي ، ويجب وضع البرامج التعليمية والتدريب حسب مستوى الإعاقة لدى الأطفال، كما يجب على المعلم أن يتجنب العقاب والتأنيب للطفل وتعزيز كل عمل يؤديه بنجاح ، وتجنب المواقف التي يفشل فيها حتى لا ينتابه اليأس ويفقد الثقة بالنفس ، لذلك فالأطفال المعوقون يحق لهم الحصول على الفرص التعليمية المتاحة لجميع الأطفال الآخرين في وطنهم ومجتمعهم فالمجتمع مسؤول عن تعديل نظامه التعليمي بما يحقق التعليم الشامل للأطفال المعوقين مثل غيرهم من الاطفال الاخرين .

4- حقهم في الحماية من الأذى والاستغلال :

أكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة (2001) في البند (44) على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع الاطفال المعوقين بكافة حقوق الانسان والحريات الأساسية ، اذ ينبغي اعتماد التدابير لمنع التمييز ضدهم ولكفالة الكرامة لهم ، وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتيسير اشتراك الطفل في انشطة المجتمع المحلي اشتراكاً فعالاً .

5- الحق في العمل والاكتفاء الاقتصادي :

يعد العمل قيمة انسانية عليا تحقق الحاجة الاقتصادية وتبعد الانسان عن الاعتماد على غيره ، وتجعله يثق بنفسه ويطور قدراته ومواهبه عندما يمارس العمل الذي يناسبه ، وفئات الخواص لهم الحق في أن يعملوا حسب قدراتهم حتى يكفلوا لحياتهم المستوى المادي والاجتماعي .

لكن الواقع يؤشر الى ان ذوي العجز يحرمون من إتاحة الفرص لهم في مجال العمل ، وإن شاركوا فيه يبقى الشك مسيطرا على قدراتهم وهم يمارسون المجالات المناسبة لهم ، بل انهم يوضعون في أماكن لا تناسبهم ولا تناسب ميولهم ، في محاولة لإقناع الاخرين بأن ذوي العجز يعملون .

ولو تساءلنا عن سبب رفض البعض من عمل ذوي الاعاقة ، هل لوجود عجز في اطرافه ؟ أو لأنه عندما يفتح له باب العمل ربما يثير الشفقة في نفوس الآخرين الذين معه ، أو أن اصحاب العمل يفضلون أشخاص أسوياء لأن الإنتاج برأيهم في تلك الحالة سيكون أكثر وأسرع ؟ وهناك من يقول دع المعوق يرتاح في المسكن وأهله يوفرون حاجاته ، فهل لدى المجتمع شك في قدرات المعوق العملية ؟

إن وجود ذوي العجز بيننا لا يثير الشفقة بل العكس ، فإن وجودهم معنا يعلمنا الصبر والكفاح والأمل، فالإنسان الذي لديه عجز سوف يعلمنا الإصرار على حب الحياة ، ولقد أثبتت التجارب في العالم أن الشخص الذي لديه عجز يكون أكثر إنتاجا وأن أكبر المصانع في العالم يكون العاملون فيها أشخاصاً ذوي عجز في أطرافهم ، وتكون هي المصانع الأكثر جودة لأن هؤلاء يعملون بجد واجتهاد من أجل تغيير نظرة الرأي العام اتجاههم .

لهذا يجب أن نفتح أبواب العمل إلى هؤلاء الأشخاص ليمارسوا قدراتهم بعد تدريبهم ، وهذا ما يوفر أيدي عاملة قادرة على العطاء ، فلا ينبغي الشك في قدرات أي إنسان ما لم نتح له الفرصة والتجربة .

6- الحق في التنقل والسفر والترقية :

بالرغم من أن التنقل والسفر حق من حقوق ذوي العجز إلا أننا نجد المجتمع يقف متناسيا أن هذا الحق من أهم حقوقهم ، ففي كثير من الأحيان نسمع أناسا يرددون كلمات تؤثر عليهم ، مثلا لماذا يتحملون مشقة التنقل بدلاً من أن يجلسوا في البيت ، حتى إذا سافر أحد من ذوي العجز نجد الكثير ينظر اليه نظرة تساؤل لماذا هذا الشخص يسافر ، أو حتى التنقل في المنزل خوفا عليهم من صعوبة التنقل والحواجز الطبيعية والنفسية ، حتى التنقل لذوي العجز أثناء العمل والدراسة نجد الكثير من المصاعب والحواجز النفسية والطبيعية .

ان الاشخاص المعوقين عندما يتنقلون ويمارسون الحياة الطبيعية اليومية سوف يكونون أشخاصاً منتجين لأنهم ربما يتمتعون بعقول تفوق عقول الآخرين ، وأننا يجب أن نكثف جهودنا ونعدل الجهل في نفوس بعض أفراد المجتمع عندما يشكون بقدرات الشخص ذي العجز أو يؤثرون له المنزل كما يقولون من مشقة الحياة .

ومن بين الأسباب الهامة التي تدعو إلى الغاء جميع الحواجز البيئية ، الحيلولة دون عزل ذوي العجز عن بقية المجتمع ، ويمكن اعداد تصاميم قياسية للمباني ومرافق الإسكان البيئية ووسائل المواصلات التي تسهل للأشخاص ذوي الاعاقة دخولها دون الحاجة الى إجراء تعديلات معقدة غالية التكاليف .

ولكل فرد في المجتمع له العديد من الهوايات سواء كانت رياضية أو ترفيهية يختار ما يناسبه منها ، وذوي الاعاقة لهم نفس الهوايات وعليهم الاختيار ما يناسبهم ، وعلينا ان نفتح لهم المجال لذلك لكي يندمجوا في المجتمع .

7- الحق في الزواج والإنجاب :

كل إنسان من حقه أن يستقر وتكون له حياة زوجية يحياها مع انسان يختاره ، ويكون له أولاد ويعيش في بيت يؤسسه مع شريكته ، وتكون له علاقات أسرية مع المجتمع ، وهذا طبعا من أهم حقوق الإنسان ، والشخص المعاق إنسان من حقه أن يمارس جميع الحقوق التي يمارسها الآخرون، ولكن الواقع غير ذلك إذ إننا نجد المجتمع يقف من المعاق مواقف رافضة لحقه في الزواج والاستقرار، وفي كثير من الأحيان نرى بعض الأسرتقف من أبنائها المعاقين موقف العداء لكونهم يرغبون في ممارسة هذا الحق ، فهم يعتقدون بأن زواج هؤلاء قد ينتج عنه أطفال معاقين ، أو أنهم يخافون عليهم من الصدمة العاطفية ومن مشاكل الزوجية.

أن المجتمع يخاف من عدم قدرة المعاقين على تربية أبنائهم كما أن هناك تخوف من زواج المتخلفين عقليا خشية أن ينتج عن ذلك جيل متخلف آخر .

وإذا سمحنا لذوي الإعاقة بالزواج فبهذا نمنعهم من الانحراف ، فهم بشر لهم مشاعر وأحاسيس وغرائز جنسية ، فالجدير بنا أن لا نقف في طريقهم ونعارضهم في الزواج بل نفتح باب التجربة مع تقديم الإرشادات والرعاية إن احتاجوا إليها .

8- الحق في المشاركة في سياسة الدولة الاجتماعية والحق في الاختيار واتخاذ القرارات :

لكل فرد في المجتمع الحق في المشاركة في جميع مفاصل الدولة وفي سياستها الاجتماعية ، وله حق الاختيار وتقرير المصير ، وذو الاعاقة له نفس هذه الحقوق ، وذلك لأنه ليس هناك مجتمع ينمو ويتقدم وجزء منه ليس له رأي ، فمن مصلحة المجتمع مشاركة الجميع ، ولكن الواقع لا يعبر عن ذلك إذ اننا نجد المعاقين لا يقررون مصيرهم ويقوم الآخرون بالاختيار لهم، فاغلب البرامج والأنشطة التي تقدم لهم لا توجد فسحه لهم في اختيارها ، وحتى القرارات تكون عن طريق الاخرين لا عن طريق أصحاب المشكلة.

لقد اعلنت اتحاد الشبكة العالمية "W3C " بوصفه المسؤول الأساسي عن وضع المعايير للشبكة عن القواعد التي يجب أن توضع عند تصميم صفحات الإنترنت التي يدخلها الأشخاص من أصحاب الإعاقة بهدف التأكد من أن الاستخدام المتزايد للرسومات والفيديو والأصوات في مواقع الإنترنت لن يستثني المستخدمين المصابين بإعاقات سمعية أو بصرية أو غيرها على مستوى العالم أجمع ، وتقول جودي بروير مديرة مبادرة الاتحاد المتعلقة بإمكانيات الدخول إلى الشبكة ( إن الأهمية البالغة للشبكة العالمية كمصدر للمعلومات يجعل لزاما أن نتأكد من أنها لن توصد أبوابها أمام أي أحد ) ، وتضيف ( وإذا لم تصمم مواقع الانترنت بحيث يسهل التعامل معها من قبل ذوي الإعاقات ، فمن المحتمل أن يخسر هؤلاء الناس فرص تعليم وعمل وتسلية وتجارة مختلفة ) .

وهذه القواعد هي عبارة عن توصيات طوعية ولا تملك أي سلطة قانونية ، ولكن التوصيات السابقة للاتحاد كبروتوكولات قد تم تبنيها على نطاق واسع ، وتأمل بروير في أن تجد هذه القواعد التي كتبت لمصممي المواقع ولم يرغب في التعامل مع المواقع الخاصة بالمعوقين ، على أربعة عشر مبدأ ، ولعل أهمها ضرورة أن تحتوي المواقع على نصوص بديلة في حال استخدام صورة أو صوت ، وتكمن أهمية ذلك لفاقدي البصر بشكل خاص ، لانهم غالبا ما يستخدمون برامج لقراءة النصوص التي تظهر على الشاشة أو ترجمتها إلى لغة برايل الخاصة بهم ، اذ لا تستطيع هذه البرامج قراءة الصورة ووصفها .

وترى بروير كذلك أن المبرمجين الذين يعتمدون على استخدام الصوت لإيصال رسائل معينة في مواقعهم بدون إضافة نصوص، يمكن أن يفقدوا زبائن محتملين بسبب إصابتهم بمشاكل السمع .

وتغطي هذه التعليمات مجموعة أخرى من الأمور المهمة، إذ تنصح مصممي المواقع أن يراعوا في حالة استخدام أكثر من لغة في الموقع أن يتم تقديم هذه اللغات بطريقة يمكن فيها لبرامج الترجمة التي يستخدمها فاقدوا البصر العمل، وإلا اصبحت غامضة بالنسبة لهم .

وعلى كل حال ليست تعليمات "W3C " هي الوحيدة في سبيل جعل صفحات الانترنت سهلة الاستخدام من قبل المعوقين، إذ قدمت لجنة استشارية للحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحا بمعايير جديدة لوضع قانون جديد يطلب من ضمن أشياء كثيرة ، من مواقع الانترنت التي تخص الوكالات الفدرالية بأن تكون صالحة للاستخدام من قبل المعوقين .

وقد تم وضع قواعد "W3C " من قبل ممثلين لمنظمات المعوقين وشركات الكمبيوتر والاتصالات ومجموعة أبحاث ووكالات حكومية، اذ استغرقت منهم سنة كاملة إلى أن تم اعتمادها والعمل بها .